محاولة لقراءة جديدة لباب (أفعال الظن)

المدرس الدكتور عبدالمطلب جبار أمان

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث ان يعيد قراءة بابا من ابواب النحو العربي التقليدي مع الحفاظ على الاطار العام الذي وضعه النحاة القدماء، كونهم قد استطاعوا ان يؤسسوا منظومة قواعدية للغة العربية من منطلقات رصينة في اغلبها.

ويأتي هذا البحث محاولة لتمحيص الموروث النحوي وازالة مواطن الوهن والضعف- الذي وجد فيه اصحاب البحث النحوي الجديد سببا لنقص النحو التقليدي برمته وهذا الباب هو مايسمى بـ (الافعال التي تنصب مفعولين) او (ظن واخواتها).

المقدمة:

من الجيد قبل ان نخوض غمار مفردات البحث ان نميز اولا بين مفهومين يترددان كثيرا هما (الدرس النحوي) و(علم النحو).

ولعلهما كثيرا مايستعملان اسمين لمسمى واحد، الا اننا نجد أنَّ بينهما فرقا كبيرا واختلافا واضحا اذ يرتبط مصطلح (الدرس النحوي) بالغاية التعليمية للنحو في حين ينصرف المصطلح الآخر الى البحث النحوي الصرف.

وبعبارة اخرى أنَّ الدرس النحوي ذو هدف تعليمي يعين الانسان على السير وفق المنظومة اللغوية العربية، اما هدف علم النحو فهو وصف التراكيب وصفا علميا يقوم على اسس علمية تختلف احيانا عن الاسس التي يصورها اصحاب الهدف التعليمي.

ويترتب على هذا الاختلاف في الغاية اختلاف في الاجراءات ايضا، فمن اجل تعليم القواعد يتطلب الامر بعض الافتراضات ووضع معايير كي يتسنى

للطالب ان يتعلم العربية ويتكلم على سمت العرب ويحفظ لسانه من اللحن والخطأ.

وهذا الامر لانجده في مباحث (علم النحو) الذي يضع امامه هدفا واحدا هو وصف الظاهرة النحوية.

ومن الجيد ان نورد بعض الامثلة شواهد على ما اتسم به الدرس النحوي دون علم النحو:

١- **الافتراض**: لقد اتجه النحاة القدماء – من اجل تحقيق غايتهم التعليمية– الى افتراض امور لا اصل لها الا ان تبسط وتقرب الامر على المتعلم لكنها غير موجودة في النظام اللغوي العربي

ففي باب (كان واخواتها) مثلا يذكر النحاة ان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها [١]

ولو تفحصنا مقولة النحاة نجد انهم يفترضون ان هناك جملة ابتدائية كانت موجودة مسبقا ثم دخلت عليها هذه الافعال، اي ان المتكلم يؤسس جملة من المبتدأ والخبر ثم بعد ذلك يدخل واحد من هذه الافعال عليها فينصب الخبر بها، وهذه المسألة تنطبق على كل ما سمّوه بـ(النواسخ) سواء كانت فعلية ام حرفية.

والحال أنَّ المتكلم او المنشىء يعمد الى هذا الاستعمال او ذاك بداءةً ولا يقوم بهذه الخطوات اطلاقاً.

ولعل قائلا يقول انَّ قصد النحاة هنا هو تبسيط الامر على متعلم النحو وليس قصده ان يقوم بهذه الخطوات، فنجيب عليه انَّ هذا مانقوله بالضبط، فالنحاة قد افترضوا اشياء وابتكروها من اجل تسهيل عملية التعلم لكنها حقيقة بعيدة كل البعد عن الواقع اللغوي ويرفضها الاستعمال.

٢- **التغليب والتعميم**: نرى أنَّ النحاة قد يعمدون الى التغليب والتعميم في الكثير من القضايا التي يعالجونها من اجل ايجاد قاعدة عامة يتكأ عليها المتكلم والدارس، وما خالفها وخرج عنها يعد من الشواذ والنادر الذي لايقاس عليه.

وكما ذكرنا سابقا أنَّ مهمتهم تقتضي ذلك، فهم يريدون التسهيل والتبسيط وهذا الامر لابد له من اضطراد لا ان تأتي النصوص دون ضابط.

والشواهد على هذا كثيرة جدا، فعلى سبيل المثال لا الحصر نراهم يعرّفون الحال بأنه ((الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به))[٢]

او هو ((الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة))[٣]

من خلال هذه التعريفات فهم قد اشترطوا ان تكون الحال مشتقة، ثم نراهم بعد ذلك يقررون ان الحال قد تأتي جامدة [٤].

فلو انَّهم قرروا ان الحال هي ما يبين هيئة لكان اقرب، الا انهم ارادوا ان تكون قاعدة فعمموا اشتقاق الحال وكونها وصفا لانه اكثر ماتقع الحال مشتقة.

٣- اغفال المعنى احيانا والاتكاء على اللفظ: وهذه الظاهرة مما يميز الدرس النحوي العربي من اجل الغاية التي كانت اساس التأليف، فمن اجل تأسيس القواعد النحوية وتعليمها كانوا كثيرا مايركزون على الجانب اللفظي دون الجانب المعنوي، والشواهد على مانقول كثيرة نورد مثالين وللقارئ والمتتبع ان يجد الكثير غيرها

اولا: في تقسيم الجملة يقول ابن هشام (٧٦١هـ):

((**فالاسمية**: هي التي صَدْرُها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائمٌ الزيدان، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: هي التي صدرُها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقُمْ.

والظرفية هي المُصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعِندَكَ زيد وأفي الدار زيد إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بم، ومثّلَ الزمخشري لذلك بفي الدار في قولك زيد في الدار وهي مبني على أن الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد أن عمل فيه.)) [٥]

نلاحظ من خلال هذا النص ان ابن هشام قد اعتمد على الجوانب الشكلية دون المعنوية [٦]

في تحديد نوع الجملة وهو -كما ذكرنا سابقا- تسهيل وتبسيط لتعليم القواعد.

ثانيا: اعتمادهم على الجوانب اللفظية في معرفة اقسام الكلام، فيذكرون مثلا ان علامات الاسم هي الجر والنوين والنداء وال.... الخ [٧]

وهو- كما هو واضح- علامات شكلية فقط جعلتهم يدخلون بعض الكلمات ضمن قائمة الاسماء لانها ببساطة قابلة لبعض هذه العلامات، فعلى سبيل المثال انهم عدوا مثل (مقابلٌ) اسما في مثل يراعوا الجانب المعنوي، اذ ان هذه المفردة فيها معنى الحدث، وحسناً فعل الكوفيون اذ سمّوه بـ (الفعل الدائم) لان فيه معنى الحدث [٨]

ثالثا: اعتمادهم على الجوانب اللفظية في مايصطلح عليه (اسماء الافعال) وهو

مصطلح غريب فكيف يكون اسما وفعلا في الوقت نفسه ؟ ولو سموها (افعالا جامدة) لاغناهم عن هذا الاشكال في المصطلح...كل ذلك بسبب اعتماد الشكل اساسا، لانهم لاحظوا ان هذه الالفاظ قد تقبل بعض علامات الاسماء ولا تقبل علامات الافعال الشكلية.

وبعد هذا العرض السريع لبعض خصائص النحو التعليمي نستطيع ان نقول ان هذه النواحي وغيرها دفع الكثير من الدارسين الى الطعن والتضعيف والنقد والتقويم والتوجيه في المنظومة النحوية التقليدية بدءا من ابراهيم مصطفى مرورا بإبراهيم انيس ومهدي المخزومي والسامرائي وغيرهم [٩]

وربما ذهب آخرون الى ابعد من ذلك الى اقتراح نحو جديد كما فعل تمام حسان والمتوكل [١٠]

ولعل السبب في عدم نجاح تلك المحاولات وصمود النحو التقليدي هو ان تلك المحاولات جاءت فردية غير جماعية ' فإيجاد نحو جديد بديل عن النحو التقليدي يجب ان تنهض به فرق بحثية ومجامع لغوية 'وتتضافر جهود جامعات لكي يكتب لها النجاح.

فلو اردنا نحواً بديلاً يجب ان نراعي الجماعية في المشروع من اجل ايجاد نحو جديد يتخطى هنات النحو التقليدي ويستند على الركائز العلمية الرصينة 'ويراعي في الوقت نفسه الجوانب التعليمية.

وانطلاقاً مما تقدم يحاول هذا البحث ان يقدم رؤية جديدة لباب من ابواب النحو العربي وهو باب (ظن) متجاوزاً – ماامكن– تخبط النحاة القدماء محافظاً على المضمون العلمي والتعليمي معاً

وقد تناول البحث عدة قضايا في هذا الباب منها: المصطلح، فقد ناقشنا خلاله مصطلح (الافعال التي تنصب مفعولين) والمصطلحات الاخرى التي يستعملها النحاة.

وايضا عملها مستعرضين ما قاله النحاة بخصوص عملها وناقشناه

وبعض خصائص هذه الافعال مثل الالغاء والتعليق واجراء القول مجرى الظن وغيرها من المباحث.

والله ولي التوفيق

اولا: المصطلح:

اذا بحثنا في الكتب النحوية لانكاد نجد مصطلحا موحدا لهذا الباب وانما هناك مصطلحات كثيرة هي:

١- ظن واخواتها [١١]

٢- افعال الظن [١٢]

٣- الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر[١٣]

وهذا مما يعيب الدرس النحوي القديم انَّهم لم يتفقوا على مصطلح واحد من جهة ومن جهة اخرى ينتاب مصطلحاتهم الكثير من التخبط وعدم الدقة.

ولا نرى كل الصواب فيما ذهب اليه القوزي في انَّ الكوفيين ارادوا مخالفة البصريين في كل شيء فحاولوا ان يصيغوا مصطلحات جديدة [١٤]

لاننا نرى ان النحاة البصريين انفسهم لم يتفقوا على مصطلح واحد وانما كان لهم عدة مصطلحات لمفهوم واحد ٬فعلى سبيل المثال اطلق سيبويه مصطلح (النعت) ويريد به عطف البيان في حين كان المبرد يطلقه على التوكيد [١٥]

كذلك اذا ناقشنا بعض مصطلحاتهم نجد ان بعضها تنقصها الدقة ٬فمثلا مصطلح (الضمير) او (المضمر)، فاذا راجعنا معجم لسان العرب مثلا نجد ان هذه المادة تشير الى الهزال والدقة والخفاء [١٦]

وهو كما نرى قد يوحي للوهلة الاولى الى اشياء غير وظاهرة لان الاضمار هو الاخفاء، وهذا لا ينسجم الامع المستتر ومعظم (الضمائر) ظاهرة بيّنة، لذا فهو مصطلح غير دقيق كما نرى.

ولعل الكوفيين كانوا اكثر دقة من البصريين حينما اطلقوا على الضمائر مصطلح (الكناية)[١٧]

واذا تمعنا بالمصطلحات التي اطلقها النحاة على هذه الافعال – موضوع البحث- نجد انَّ فيها من عدم الدقة الشيء الكثير.

فمصطلح (افعال الظن) قد يحيل الى تصور ان هذا الباب يضم جميع الافعال التي تدل على هذه المعاني، والحال ان هناك افعالا تدل على تلك المعاني لكنهم لم يدخلوها ضمن هذا الباب، والسبب الاساس في عدم ادخالها هو قضية العمل.

فالافعال (اعتقد- توهم – تأكد – فكّر – عرف – فهم) هي افعال شعورية قلبية قد تؤدي معاني افعال باب الظن ورغم هذا لم تدخل فيه.

جاء في معجم لسان العرب ((وَهَمْت إلى الشيءِ إذا ذهب قلبُك إليه وأَنت تريد غيرَهُ أَهِمُ وَهْماً الجوهري وَهَمْتُ في الشيء بالفتح أَهِمُ وَهْماً إذا ذهَبَ وَهْمُك إليه وأَنت تريد غيره وتوَهَّمْتُ أي ظننت)) [١٨]

وكذلك الفعل (اعتقد) فهو يستعمل بمعنى الظن، جاء في لسان العرب((اعتقد كذا بقلبه وليس له معقود)) [١٩] وبدليل انه قد يأتي بعده مصدر مؤول

اما (عرف) فهو من العرفان وهو العلم [٢٠]

اما (فهم) فجاء فيه((الفَهْمُ معرفتك الشيء بالقلب فَهِمَه فَهْماً وفَهَماً وفَهامة عَلِمَه)) [٢١]

اذن فتسمية هذه الافعال بـ(افعال الظن) قد يحيل الى كل الافعال ذات الدلالة على الظن، والحال انه هناك بعض الافعال – كما رأينا– لاتدخل ضمن هذا الباب، لانها ببساطة لا تنصب مفعولين –كما زعموا– ولذلك قد اخرجوها عنه. او لم يعدوها اساساً.

اما المصلح الثاني الذي استعملوه فهو مصطلح (الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر).

وهو الاخر ليس دقيقا، اذ انَّ هناك الكثير من الافعال تدخل على المبتدأ والخبر – كما قررالنحاة– ومنها (كان واخواتها).

فهذا المصطلح ايضا لايعبر عن ماهية هذه الافعال وخصائصها. لذا من الممكن ان نقترح مصطلحا لهذه الافعال وهو (الافعال القلبية المتعدية الى مفعولين).

ثانيا: اقسامها:

ومن الامور الاخرى التي ربما اخفق فيها النحاة هي أنَّهم قسموها على اربعة اقسام. وجعلوا من اقسامها (الافعال التي تدل على التحويل والصيرورة) [٢٢]

ومن العجيب ان تدخل هذه الافعال ضمن هذا الباب وهي ليست منها، اذ ان دلالة هذه الافعال هي ليست كدلالة افعال الظن واليقين، بل هي افعال مادية حسية.

يقول الدكتور فاضل السامرائي عن الفعل (جعل) ((واصل الجعل حسي ’تقول جعل الشيء يجعله جعلا اي وضعه وجعله ’صنعه وجعله)) [٢٣]

فالتصيير والتحويل هي عملية مادية لا تنسجم مع دلالة باقي الافعال الظنية. يقول ابن عقيل((وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله: " والتي كصيرا إلى آخره " فتتعدى أيضا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر)) [٢٤]، ومن ضمن هذه الافعال الفعل (ردَّ) ويضربون على ذلك مثالا وهو قوله تعالى((وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا))(البقرة/ ١٠٩). ولنا وقفة هنا، اذ ان النحاة يعدون ان افعال القلوب من الافعال التي تدخل على المبتدأ والخبر، فلو حذفنا الفعل لاستقامت الجملة بعدها، فمثلا قولنا (ظننت زيدا شجاعا) اذا حذفنا الفعل لاصبحت (زيدٌ شجاعٌ)، وليس الامر كذلك في الفعل ردَّ الوارد في الايةتالكريمة، اذ لايصح ان نقول (انتم كفار)، اضف الى ذلك فان هذه الافعال

فيها معنى المادية وليست كافعال الظن واليقين.

لذا لايمكن ان نعد افعال التصيير والتحويل ضمن هذا الباب، وهم قد عدوها منها للتشابه بالعمل فقط. واقسامها هي:

- الافعال التي تدل على اليقين
- الافعال التي تدل على الظن
- الافعال التي تدل على المعنيين

ثالثا: عملها:

ذكر النحاة انَّ هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما [٢٥].

وقد عللوا ذلك ((لأنها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر وجب أن يتعدى إليهما)) [٢٦]

واذا نظرنا مليا وجدنا انَّ هذه الافعال لايمكن ان تتعدى الى مفعولين، اذ ليس هناك فعل يتعدى الى مفعولين من جهة واحدة، فاثر الفعل لايقع الا من جهة واحدة فقط ولايتعدد الاثر الا من تعدد الجهات.

فقولنا مثلا (علمت زيداً شاعراً) معناه (علمت شاعرية زيد) لان العلم لم يقع على كل زيد وانما وقع على شاعريته فقط. وهو غير قولنا مثلا (قابلت زيداً) فإنني وقتئذٍ قد قابلت كل زيد (اي زيد بكله)، اما هنا فإنني لم اعلم زيدا وانما علمت جزئية بسيطة تتعلق به وهي شاعريته.

ويؤيد ذلك انَّه اذا وقع بعد هذه الافعال مصدر مؤول فانَّه يسد مسد المفعولين –على تعبير النحاة–، ومن المعلوم انَّ الحرف المصدري وما يدخل عليه يسبك بمصدر يسد مسد المفرد.[٢٧]

ثم انَّ صحة تعدي هذه الافعال الى مفعول واحد في مثل قولنا (علمت الحق) وقد ورد في القرآن الكريم مثل هذا، قال الله تعالى ((أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)) (البقرة/ ٧٧)، بل ان الاستعمال القرأني يبرز لنا استعمال بعض هذه الافعال دون مفعول كما في قوله تعالى((وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)) (ال عمران/ ٦٦)

لذا يمكن القول انَّ هذه الافعال تتعدى الى مفعول واحد – كبقية الافعال – الا انها كثيرا مايأتي معها (مفعول متعلق) – اذا صح التعبير– مع عدم اعتبار مقولة انَّ هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر تجنبا لقضية (الافتراض) التي ذكرناها في المقدمة.

رابعا: الالغاء والتعليق:

من الخصائص التي تختص بها هذه الافعال مايسمى بـ (الالغاء والتعليق)

فالتعليق هو ((ابطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها)) [٢٨]. وعرفوه ايضا بأنَّه ((ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع)) [٢٩]

وايضا هو ((منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معا او لفظ احدهما دون منعه من العمل في المحل)) [٣٠]

وهذه الموانع هي فواصل تفصل الفعل عن مفعوليه، وقد اختلفوا في هذه الفواصل، فقد عدَّ ابن مالك انَّ لام القسم من هذه الفواصل، وردَّ عليه ابو حيان [٣١]

وليس هذا الا من باب التعقيد، فما معنى ان يعلق الفعل في اللفظ دون المعنى؟

وكيف تكون هذه الفواصل لها هذا الاثر في هذه الافعال وليس لها الاثر نفسه في غيرها؟

ويكفي ان نقول- من باب التسهيل- إنَّ هذه الافعال قد يكون مفعولها مفردا وقد يكون جملة، لان اثر الظن قد يقع على مضمون الجملة مثل مفعول القول. فقوله تعالى ((ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)) (الانبياء/ ٦٥) معناه (علمت عدم نطق هؤلاء) فهو مفعول واحد لكنه قد وقع في هذه الآية الكريمة جملة.

وكذلك في قوله تعالى ((يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)) (الاسراء / ٥٢) فاثر الظن قد وقع على جملة(إنْ لبثتم الاقليلا).

وخلاصة القول ان التعليق لا اصل له وانما جاء الفعل عاملا الا ان مفعوله جاء على صيغة الجملة لا المفرد.

والدليل على قولنا أنَّ هذا الشيء قد يقع على غير هذه الافعال، مثل الفعل (ابصر) نحو قوله تعالى ((فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (*) بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ)) (القلم / ٥، ٦) فمفعول الفعل (تبصرون) هو الجملة (بأيكم المفتون).

اما (الالغاء) فهو ((ابطال العمل لفظا ومعنى لضعف عامله بتوسطه او تأخره)) [٣٢]

وهنا نقول ايضا إنَّ هذه الافعال قد حذف مفعولها، فليس هناك من عمل ملغى وانما هي من باب الحذف ’او من باب المفعولين الجملة

ولو تأملنا الشواهد التي استشهدوا بها لظهر لنا صحة مانقول. فقول الشاعر:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور [٣٣]

فالفعل خلت هنا قد جاء مفعولاه على شكل جملة (في الاراجيز اللؤم والخور)

هذه الجملة هي حقيقة مفعول الفعل.

كذلك الامر في قول الشاعر:

هُما سَيِّدانا يزعُمان وإنَّما يَسُودانِنا إنْ يسَّرتْ غنَماهُما[٣٤]

فجملة (هما سيدانا) هي جملة مفعول الفعل (يزعمان)، فليس الامر اذن الغاء او ابطال للعمل بقدر ماهو نمط اخر من انماط المفاعيل.

وليس هذا بدعا في العربية ،ففعل القول ايضا يأتي مفعولاه جملة.

خامسا: اجراء القول مجرى الظن

ومن المباحث التي عالجتها كتب النحو هو ما يسمى بـ (اجراء القول مجرى الظن)

فالفعل (تقول) قد يكون بمعنى (تظن) فيعامل معاملة هذه الافعال.

وبين النحاة ان للعرب مذهبين في ذلك ،مذهب عامة العرب انهم يجرون القول مجرى الظن بشروط هي: ان يكون مضارعا ،مسندا الى المخاطب ،مقصودا به الحال،بعد استفهام متصل[٣٥]

واستشهدوا عليه بشواهد منها قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وَالْقاسِما[٣٦]

وقول الاخر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً[٣٧]

وهناك مذهب اخر وهو مذهب بني سليم، وهي انهم يجرونه دون تلك الشروط انفة الذكر[٣٨]

واستشهدوا بقول شاعرهم:

قالتْ وكنتُ رَجُلاً فَطِينَا هذا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرائينا[٣٩]

ومن الجيد ان ننقل ماجاء في حاشية الصبان ردا على هذا اذ يقول ((قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني إسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة في إسرائيل)) [٤٠]

نقول ان فعل القول قد ضمن معنى الظن فاصبح فعلا قلبيا بمعنى الظن لاننا اذا قلنا مثلا (اقول زيدا منطلقا) هي بمثابة (اظن زيدا منطلقا) فهذا الفعل يتضمن هذا المعنى ، فهو كمن باب التضمين بين الافعال.

اما ما قيل عن مذهب بني سليم والشاهد الذي ذكره النحاة فليس فيه معنى الظن وانما هو بمعنى النطق ، ولذا نجد ان ماورد في حاشية الصبان صحيحا

الخاتمة

ختاما لقد توصل البحث لجملة من الامور التي لاندعي انها مبتكرة بقدر تركيزنا على ان هذه النقاط بالغة الاهمية ويجب ان تراعى كي نستطيع ان نقرأ النحو العربية قراءة اخرى ونخلصه مما يثقل كاهل الدارس.

ويمكن ان نجمل اهم ماجاء في ثنايا هذا البحث بما يأتي:

١- يجب ان نفرق بين مفهومين مختلفين هما (الدرس النحوي) و(علم النحو)او بين (النحو التعليمي) و(النحو العلمي) فيشير الاول الى الوسيلة الى تعلم العربية واتقانها ويشير الثاني الى الدراسة العلمية المجردة ،ولكل مفهوم اسسه وآلياته.

٢- للمنهج التعليمي الذي سلكه النحاة القدماء ميزات اهمها الافتراض والتعميم وله غايات معينة اهمها التسهيل لان بداية التأليف النحوي كانت للناشئة وغير العرب.

٣- لم يكن هناك مصطلح واحد لهذه الافعال –موضوع البحث- بل كانت هناك عدة مصطلحات ،وربما لم تكن هذه المصطلحات تعبر عن دلالة وعمل هذه الافعال ،لذا ارتأينا ان نختار مصطلح (الافعال القلبية المتعدية الى مفعولين).

٤- من خلال متابعة اقسام تلك الافعال وجدنا ان بعض المؤلفات تدخل افعال الصيرورة من ضمنها وهذا غير ممكن فهي مختلفة عنها بالمدلول والعمل ،كذلك نرى بعضها تقتصر على افعال الظن وافعال اليقين ولم تشر الى الافعال التي قد تدل على المعنيين معا.

٥- اما بخصوص عملها فقد توصل البحث الى ان هذه الافعال تتعدى الى مفعول واحد حقيقة.وهذا ما يقره الاستعمال القرآني، بل انها قد وردت في القران دون مفعول.

٦- مايسمى بالتعليق والالغاء ليس الا فعل قد ورد مفعوله جملة ،فحقيقة هذه الافعال انها ذات اثر غير مادي فليس لها مفعول حقيقي قد وقع اثر الفعل عليه وانما اثره معنوي فيمكن ان يكون جملة فلا داعي اذن ان نقول بالتعليق والالغاء.

٧- هناك تشابه بين هذه الافعال والفعل (قال) لذا انها قد تجري مجراه فيكون مفعولاتها جملا وقد يجري مجراها فيكون ذا دلالة على الظن فينصب لفظ المفعول.

واخيرا نوصي بان ينقى الدرس النحوي من التعقيدات التي لامبرر لها ونصحح مسار المناهج من خلال ايجاد منهج يراعي جوهر المنظومة القواعدية التي

وضعها النحاة ولكن بأسلوب جديد ومبسط ،وهذا الامر يجب ان يضطلع به المؤسسات والجامعات وتقره كل الدول التي تتكلم العربية ليكون معتمدا وبديلا عن المنهج القديم.

الهوامش

(١) ينظر مثلا شرح الكافية – الرضي الاستراباذي:٤/ ١٨٢، شرح التصريح على التوضيح –خالد عبدالله الازهري:١/ ٢٣٣، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي: ١/ ٣٥٣، معاني النحو –د: فاضل السامرائي: ١/ ٢٠٨

(٢) اللمع في العربية – ابن جني: ٦٢، وينظر ايضا: المفصل في صنعة الاعراب – الزمخشري:١١٠

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٦٢٥

(٤) ينظر مثلا: اوضح المسالك الى الفية ابن مالك – ابن هشام الانصاري: ٢/ ٢٩٧

(٥) مفني اللبيب عن كتب الاعاريب – ابن هشام الانصاري: ٢/ ٣٨

(٦) فمثلا ان يعتمدوا على تحقيق معنى الحدث في الجملة الفعلية ومعنى الدوام والاستقرار في الجملة الاسمية، انظر ماذكره د. مهدي المخزومي عن اقسام الجملة في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه الصفحة ٤٣ ومابعدها.

(٧) ينظر مثلا: همع الهوامع: ١/ ٢٥

(٨) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٤

(٩) مثل د. عبدالرحمن ايوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) والجواري في كتبه (نحو القران –نحو الفعل – نحو التيسير)

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها – د. تمام حسان

(١١) ينظر مثلا: شرح ابن عقيل: ١/ ٤١٧، همع الهوامع: ١/ ٤٧٥

(١٢) ينظر مثلا: اوضح المسالك: ٢/ ٧٠

(١٣) ينظر مثلا شرح التصريح: ١/ ٢٣٣

(١٤) ينظر المصطلح النحوي – عوض احمد القوزي:١٦٢

(١٥) المصدر نفسه

(١٦) لسان العرب: (مادة ض م ر)

(١٧) ينظر مثلا: همع الهوامع:١/ ١٩٠

(١٨) لسان العرب: مادة (و ه م)

(١٩) نفسه: (ع ر ف)

(٢٠) نفسه:(ع ل م)

(٢١) نفسه:(ف ه م)

(٢٢) ينظر مثلا: شرح ابن عقيل: ١/ ٤١٦، همع الهوامع: ٢/ ٤٨٣

(٢٣) معاني النحو:٢/ ٢٩

(٢٤) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٢٨

(٢٥) ينظر مثلا: النحو الوافي – عباس حسن:٢/ ٣

(٢٦) اسرار العربية – ابو البركات الانباري: ١٥٧

(٢٧) ينظر مثلا: شرح التسهيل: ٢/ ١٩

(٢٨) شرح شذور الذهب – ابن هشام:٤٧١

(٢٩) همع الهوامع: ١/ ٤٩٤

(٣٠) النحو الوافي: ٢/ ٢٧

(٣١) ينظر مثلا: همع الهوامع: ١/ ٤٩٥

(٣٢) اوضح المسالك:٢/ ٥٤، وينظر ايضا: شرح الرضي: ٤/ ١٥٥

(٣٣) هذا البيت من شواهد سيبويه ونسبه الى اللعين المنقري يهجو العجاج، انظر الكتاب: ١/ ١٢٠ ونسبه المعافى بن زكريا الى جرير، ينظر: الجليس الصالح والانيس الناصح:٢/ ٧٩، وبلا نسبة في المفصل:٣٥٢ واللمع في العربية:٥٣

(٣٤) نسبه ابن منظور الى شاعر يدعى (ابوسيدة الزبيري) ينظر لسان العرب:٥/ ٢٩٥ وبلا نسبة في الجليس الصالح:٤/ ١٤٩ وقد يروى (إن سيَرت) و(إن ايسرت)

(٣٥) ينظر مثلا: شرح التسهيل:٢/ ٩٥

(٣٦) البيت لهدبة بن الخشرم، ينظر الجمل – الفراهيدي:١٧٤، الاغاني: ٢١/ ١٨١ وايضا برواية (تظن القلص) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٤٧ المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية –بدر الدين العيني:٢/ ١٧٩

(٣٧) البيت بلا نسبة. ينظر: اوضح المسالك: ٢/ ٧٧، شرح التصريح:١/ ٣٨٣، همع الهوامع:٢/ ٥٠٤

(٣٨) ينظر مثلا: شرح ابن عقيل:١/ ٤٤٧، شرح التصريح: ١/ ٣٨٥

(٣٩) هذا البيت انشدته زوجة اعرابي صاد ضبا قرأته فانشدت هذا البيت، ويروى برواية اخرى: وقال اهل السوق لما جينا هذا ورب البيت اسرائينا ينظر لسان العرب (ف ط ن)، شرح ابن عقيل:١/ ٤٥٠، شرح الاشموني: ١/ ٣٧٨، المقاصد النحوية: ٢/ ١٧٧

المصادر

- القرآن الكريم
- اسرار العربية – ابو البركات بن الانباري – تحقيق د. فخر الدين قباوة – ط١ / ١٩٩٥ –دار الجيل –بيروت
- الاغاني –ابو الفرج الاصفهاني – تحقيق د.احسان عباس ′ د. ابراهيم السعافين ′ الاستاذ بكر عباس

دار صادر – بيروت (ط ٣ ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م)

- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك – ابن هشام الانصاري –دار الجيل – بروت (ط٥ / ١٩٧٩)

- الجمل في النحو – الخليل بن احمد الفراهيدي – تحقيق د.فخر الدين قباوة (ط٥/ ١٩٩٥)

- الجليس الصالح والانيس الناصح – ابو الفرج المعافى بن زكريا – تحقيق د. احسان عباس ′د.محمد مرسي الخولي – عالم الكتب (ط١ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك – تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الفكر (ط٤ ١٤١٣٨/ ١٩٦٤)

- شرح الاشموني على الفية ابن مالك – تحقيق حسن حمد –دار الكتب العلمية – بيروت (ط١-١٤١٩هـ/ ٢٠٠م)

- شرح التسهيل – ابن مالك – تحقيق د.عبدالرحمن السيد ′ د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعو والتوزيع (ط١ – ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)

- شرح التصريح على التوضيح – خالد بن عبدالله الزهري – تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت (ط١- ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)

- شرح شذور الذهب – ابن هشام الانصاري – تحقيق د. عبدالغني الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع –دمشق (ط١ ١٩٨٤)

- شرح الرضي على الكافية – تحقيق يوسف حسن عمر – جامعة قاريونس (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨)

- في النحو العربي نقد وتوجيه – د. مهدي المخزومي – دار الشؤون الثقافية العامة –بغداد – العراق (ط٢- ٢٠٠٥م)

- كتاب سيبويه – تحقيق عبدالسلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة (ط ٤ – ١٣٢٥هـ/ ١٩٩٨م)

- لسان العرب – ابن منظور – دار الفكر ′ دار صادر – بيروت (ط٦- ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)

- اللمع في العربية – ابو الفتح ابن جني – تحقيق فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت ١٩٧٢

- اللغة العربية معناها ومبناها – د. تمام حسان

المصطلح النحوي - عوض احمد القوزي – جامعة الرياض – ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م

- معاني النحو – د. فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع – الاردن (ط١-١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب- ابن هشام الانصاري-تحقيق محمد محيي تالدين عبدالحميد- دار الصادق – طهران (ط١ ١٣٨٦هـ)

- المفصل في صنعة الاعراب – ابو القاسم الزمخشري – تحقيق د. خالد اسماعيل حسان – مكتبة الاداب – القاهرة (ط٢-١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الافية – بدر الدين العيني –تحقيق محمدباسل عيون السود –دار الكتب العلمية –بيروت (ط١-١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)

- النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف – مصر – ط ٣

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي – تحقيق احمد شمس الدين – دار